اى ازلا وابدا لا تختلف ولا تتغير لانى الجهة ولا فى السرعة الا يرى ان للحركات الحيوانية المستندة الى الادراكات الجزئية تختلف وتنقطع
فهى اى اراداتها التى تترتب عليها الحركات السرمدية على وتيرة واحدة اذن كلية عن تعقل كلى تندرج فيه امور غير متناهية وكل
التعقل الكلى مجرد وكما سياتى فى النفوس الانسانية برهانه والاعتراض على هذا الدليل ان يقال لا نم انها ليست طبيعية وانه يلزم من ذلك
كون المط بالطبع مهروبا عنه بالطبع لجواز ان يكون المطلوب فى الحركة الطبيعية نفس الحركة لا حصول وضع معين فان قيل حقيقة الحركة
هى المتادى الى شئ آخر فلا يطلب لذاتها بل لغيرها قلنا الحركة عندنا عبارة عن كون الجسم فى آنين فى مكانين فيجوز كونها مطلوبة
لذاتها سلمنا ما اى سلمنا ان الحركات الفلكية ليست طبيعية لكن لا نم انها ليست قسرية قوله القسر على خلاف الطبع اى كما ليس
فيه ميل طبيعى لا يقبل حركة قسرية ممنوع وقد مر ما فيه ودليله من الخلل على انه ليس يلزم من عدم كون حركاتها المستديرة طبيعية ان
لا يكون لها ميل طبيعى مخالف لهذه الحركة ولا نم ايضا ان القاسر هناك منحصر فى الافلاك حتى يلزم التشابه بل نقول الحركة الحاصلة
من بعضها فى بعض يكون حركة عرضية لا قسرية سلمناه لكن لا نم ان التخيل لا ينتظم على حالة واحدة ولا يدوم سرمدا ولم لا يجوز ان
يكون تخيله اى تخيل الفلك خلاف تخيلنا فلا يختلف ولا ينقطع بل يستمر ازلا وابدا بتعاقب افراد غير متناهية متعلقة بحركات
متوافقة متماثلة فان قيل القوى الجسمانية كما مر متناهية منع وعن وشن فلا يستند اليها الحركات التى لا تتناهى قلنا
قد مر ايضا ما فيه ولو صح ذلك بعد عليكم اثبات النفوس المنطبعة فى الاجسام الفلكية سلمناه لكن لا نسلم ان محل التعقل
مجرد وما سياتى من برهانه سنتكلم عليه هناك تفريعان على القول بان للافلاك نفوسا مجردة وانها اى الحج ناطقة الاول لها
مع القوة العقلية التى نسبتها اليها كنسبة النفس الناطقة الينا قوى جسمانية هى تخيلات انها مبداء للحركات الجزئية الصادرة
عنها فان التعقل الكلى لا يصلح لذلك اى لكونه مبدأ لوقوع الحركة الجزئية فان نسبته الى جميع الجزئيات سواء فلا يصلح مبدأ
لتخصيص البعض بالوقوع دون البعض بل لا بد فى وقوعه من ارادة جزئية متفرعة من ادراك جزئى لا تتصور الا من قوة جسمانية
ومن القوى فى الافلاك كالخيال فينا الا انها سارية فى جميع اجزائها لكونها بسيطة وتسمى نفوسا منطبعة الثانى ليس
للافلاك حس من الحواس الظاهرة وشهوة ولا غضب لان الاحتياج اليها لجلب النفع ودفع الضر المقصود بها حفظ الصورة
عن الفساد وصورها الجسمية والنوعية لا تقبل ذلك لامتناع الخرق والالتيام والكون والفساد عليها والمقدمات المذكورة
كلها ممنوعة اذ لا نسلم ان هذه القوى انما خلقت لما ذكر فانه يجوز ان يكون خلقتها لكونها كمالا للجسم ولا نسلم ايضا انحصار النفع
والدفع فى حفظ الصورة عن الفساد ولئن سلم فلا نسلم ان صورة الفلك لا تقبل الفساد وما استدل به عليه مدخول وفى الملخص ان
كلام ابن سينا اضطرب فى الحواس الباطنة فحيث نفاها استدل عليه بانها متعلقة بالحواس الظاهرة لان التخيل لحفظ صور
المحسوسات والتوهم لدرك احوالها الجزئية والتفكر للتصرف فيهما فاذا لم يوجد الاصل وجب ان لا يوجد التبع ويرد على هذا الاستدلال
انا لا نسلم انحصار فايدتها فى حفظ صور المحسوسات واحوالها الجزئية والتصرف فيها اذ يجوز ان يكون فيها فوايد اخرى وان سلم فلا
نسلم انه لا معطل فى الوجود المقصد الثانى فى ان النفوس الانسانية مجردة اى ليست قوة جسمانية حالة فى المادة ولا جسما لها
لا مكانه لا تقبل اشارة حسية وانما تعلقها بالبدن تعلق التدبير والتصرف من غير ان تكون داخلة فيه بالجزئية او الحلول هذا مذهب الفلاسفة
المشهورين من المتقدمين والمتاخرين ووافقهم على ذلك من المسلمين الغزالى والراغب وجمع من الصوفية المكاشفين وخالفهم فيه
الجمهور بناء على ما مر من نفى المجردات على الاطلاق عقولا كانت او نفوسا احتجوا اى المثبتون لتجردها بوجوه خمسة الاول
انها تعقل البسيط الذى لا جزء له بالفعل فيكون مجردة اما الاول فلانها تعقل حقيقة ما من الحقايق او معنى ما من المعانى فان كانت تلك
الحقيقة بسيطة فذاك اى ثبت المطلوب اعنى تعقلها للبسيط والا كانت تلك الحقيقة مركبة من البسائط بالفعل لان الكثرة متناهية كانت
او غير متناهية يجب فيها الواحد بالفعل لانه مبدأها وتعقل الكل بعد تعقل اجزائه بالضرورة لا يقال هذا اذا كان الكل معقولا بالكنه فان تعقله بوجه ما الاجمال

تعقل شئ من اجزائه لانا نقول كلامنا فى ذلك الوجه المعقول فان كان بسيطا فذاك وان كان مركبا فلا بد له من بسايط كل منها واحد بالفعل
واما الثانى وهو انها اذا تعقلت البسيط كانت مجردة فلان محل البسيط لو كان جسما او جسمانيا اى لو كان ذا وضع اصالة
او تبعا لكان منقسما وانقسام المحل البسيط يوجب انقسام الحال فيه لان الحال فى احد جزئيه غير الحال فى الجزء الآخر وانما اى انقسام الحال
الذى هو العلم ينافى البساطة فى المعلوم اذ يجب ان يكون العلم مطابقا للمعلوم اجيب عنه بانه مبنى على ان النفس محل المعقول
لان التعقل عبارة عن حصول الصورة فى القوة العاقلة وهو ممنوع فان العلم عندنا مجرد تعلق بين العالم والمعلوم عنا ذية المعلوم
عند العالم وذلك التعلق امر اعتبارى اتصف به العالم لا امر موجود حال فيه وان سلم ان العلم بحصول صورة المعلوم فى المحل اى فى النفس
فمحل الصورة البسيط الذى تعقلته لا الذات البسيط ولا يلزم المطابقة بين الصورة وذى الصورة من جميع الوجوه فقد لا تكون
صورة البسيط بسيطة الا يرى الى ما قالوا من انه يجوز ان يكون للبسيط الخارجى صورتان عقليتان او اكثر كما مر فى مباحث
الكل وان سلم ان صورة البسيط يجب ان يكون بسيطة فلا نم ان كل ذى وضع منقسم فانه بناء على نفى الجزء الذى لا يتجزى وهو ممنوع وح
جاز ان يكون النفس جوهرا فردا كما قال به بعض وان سلم ان كل ذى وضع منقسم فلا نم ان الحال فى المنقسم كالسطح الحال فى الجسم المنقسم
فى جميع الجهات مع انه لا ينقسم فى العمق وكالخط الحال فى السطح مع عدم انقسامه فى العرض وكالنقطة الحالة فى الخط مع انها لا تنقسم اصلا والحاصل
انما يلزم انقسام الحال اذا كان الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده غير مسلم وان سلم انه اى الحال فى المنقسم منقسم فبالقوة كالجسم
لا بالفعل وانه لا ينافى البساطة لجواز ان يكون جهة انقسامه غير جهة بساطته فان الجسم البسيط عندكم منقسم بالقوة الى ما لا يتناهى
مع كونه بسيطا بالفعل اذ ليس فيه مفاصل متحققة فليس فيه انقسام فعلا ولا منافاة بين الانقسام وعدمه من جهتى القوة والفعل
لانهما جهتان متغايرتان الثالث من الوجوه الخمسة انها اى النفس الانسانية تعقل الوجود وانه بسيط لما مر فى مباحثه من ان اجزاءه
وجودات او عدمات الى آخر الكلام والجواب ما تقدم من المنوع الواردة على مقدمات ادلة بساطته والمنوع المذكورة فى الوجه
الاول الذى هو اعم منه الثالث من تلك الوجوه انها تعقل المفهوم الكلى فيكون مجردة اما الاول فظاهر لانها تحكم بين الكليات احكاما
ايجابية وسلبية ولا بد لها من تعقلها واما الثانى فلان النفس اذا كانت ذات وضع كان المعنى الكلى حالا فى ذى وضع ولا شك ان الحال فى ذى
الوضع يختص بمقدار مخصوص ووضع معين تابعين لمحله فلا يكون ذلك الحال مطابقا لكثيرين مختلفين بالمقدار والوضع بل لا يكون مطابقا الا
لما له ذلك المقدار والوضع فلا يكون ح كليا منع لان المقدار خلافه والجواب يعرف مما مر اذ لا نسلم ان ما قام الكلى محل له لا ابتنائه على
الوجود الذهنى وايضا الحال فيما له مقدار وشكل ووضع معين لا يلزم ان يكون متصفا بها لجواز ان لا يكون الحلول سريانيا وبزدادهنا
منع عدم مطابقته لكثيرين اذ قد يخالف الشبح فى الصغر والكبر كالصور المنقوشة على الجدار وكصورة السماء فى الحس المشترك مع وجود المطابقة
بينهما والتحقيق ان معنى المطابقة هو ان الصورة اذا جردت عما عرض لها بتبعية المحل كانت مطابقة لكثيرين الا يرى انه يجب تجريدها عن
التشخص العارض لها بسبب المحل الرابع منها انها تعقل الضدين اذ تحكم بينهما بالتضاد فلو كان مدركها جسما او جسمانيا لزم اجتماع السواد
والبياض مثلا فى جسم واحد وانه محال بديهة والجواب ان صورة الضدين لا تضاد بينهما لانهما تخالفان الحقيقة الخارجية فليس يلزم من
ثبوت التضاد بين الحقيقيين ثبوته بين الصورتين ولولا ذلك لما جاز قيامهما بالمجرد ايضا لان الضدين لا يجتمعان فى محل واحد ماديا كان
او مجردا وان سلمنا تضاد صورتى الضدين فلم لا يجوز ان يقوم كل منهما بجزء من الجسم الذى يعقلهما مغاير للجزء الذى قام به الاخرى
فلا يلزم اجتماع المتضادين فى محل واحد الخامس منها ان نبطل كونها جسما بان نقول لو كان العاقل منا جسمانيا حالا فى جميع البدن او
فى بعضه لتعقل محله دايما او لم يعقله دايما والتالى بط اما الملازمة فلان تعقله لمحله ان كفى فيه حصول ذاته كان حاصلا دايما يعنى ان الصورة
الخارجية التى للمحل حاضرة بذاتها عند العاقل دايما فلو كفى ذلك فى تعقله اياه كان تعقله مستمرا دايما وان احتاج تعقله له الى حصول
صورة اخرى منتزعة منه حاصلة فيه فانه محال لانه يقتضى اجتماع المثلين لان الصورتين متماثلتان فى الماهية فلا يحصل ذلك التعقل دايما واما بطلان التالى فبالوجدان فانا نجزم

Copyright King Saud University